

**اجتماع الأطراف المعنية في منتدى سياسات التنمية في الشرق الأوسط ودول الجوار الجنوبية  
البحر الميت، الأردن في الفترة من 3-4 أكتوبر 2017  
اجتماعات المائدة المستديرة حول التحديات الإقليمية المحددة: المرونة في المخاطرة**

قُسمت هذه الجلسة إلى خمس موائد مستديرة تناولت الموضوعات الخمس التالية:

- تمكين البيئة للسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني (صفحة 1)
- الأزمات وما بعد الأزمات والدول الهشة والهجرة: اللاجئين والنازحون داخليا ( صفحة 3)
- عدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين وبطالة الشباب ونقص العمالة (صفحة 4)
- الديمقراطية وحقوق الإنسان (صفحة 5)
- التحديات البيئية: ندرة الموارد الطبيعية والنفايات وسياسات البيئة الضالمة والتنفيذ (صفحة 6)

تمكين البيئة للسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني	
هل هناك نماذج ومبادرات محلية إيجابية من الممكن أن يهتدي بها العاملون في المنطقة؟	<ul style="list-style-type: none"> <li>- يؤدي التعاون بين المنظمات الدولية وبين السلطات المحلية إلى بناء شبكة نسائية متفرعة إقليميا</li> <li>- الحوار الثلاثي بين الحكومات - الاتحاد الأوروبي ومنظمات المجتمع المدني</li> <li>- تساعد الشبكة الإقليمية للمنظمات الثقافية غير الحكومية الصغيرة على حل المشاكل المعقدة التي تواجه كل منها</li> <li>- تجبر مهمة منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية على العمل لمناقشة القضايا العامة (ميزانية الدولة والإصلاح القانوني والموارد البشرية والمساواة بين الجنسين ...)</li> </ul>
هل هناك سبل لتحسين الحوار والعمل والشراكات (بما في ذلك الشراكة مع الحكومات) لدعم تحقيق الأهداف الجماعية؟	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الحملات المحلية والموضوعية لبناء الثقة</li> <li>- دعم الناشطين الشباب وتشجيع التناوب</li> <li>- "البرنامج الأوروبي للتبادل" على مستوى منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية شمالا / جنوبا</li> <li>- بناء التحالفات</li> <li>- التعلم من التجارب الدولية</li> <li>- استخدام الآلية الدولية القائمة بشأن سيادة القانون واتفاقية الزراعة، وما إلى ذلك.</li> <li>- خلق مساحات للقاء وتبادل الأفكار</li> <li>- الحوار على الصعيد الوطني / الإقليمي</li> <li>- تشجيع (إقامة) الحوار بين الدول بشأن القضايا المشتركة مثل الهجرة، والمياه، وما إلى ذلك.</li> <li>- التمثيل: كيفية إشراك منظمات المجتمع المدني المعروفة</li> <li>- احترام استقلالية منظمات المجتمع المدني وتجنب تدخل الحكومة والجهات المانحة</li> <li>- اتحاد السلطات المحلية (الوطنية والإقليمية) بدعم من منظمات المجتمع المدني</li> </ul>
كيف يمكن لسياسات الاتحاد الأوروبي دعم هذا العمل الملموس في المستقبل؟	<ul style="list-style-type: none"> <li>- دعم السلطات المحلية من خلال توفير بناء قدرات الموظفين</li> <li>- تحسين الثقة بين الاتحاد الأوروبي ومنظمات المجتمع المدني</li> <li>- ورشة عمل فنية بين الدولة العضو ودول الجوار</li> <li>- توفير معلومات مناسبة وفي الوقت المناسب باللغة العربية</li> <li>- الاتصالات المتبادلة بين الجانبين</li> <li>- تشجيع التشاور الوطني مع الحركة الشعبية</li> <li>- نسخ مبادرة " البرنامج الأوروبي للتبادل " على مستوى منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية (ويوجد شيء مماثل للمتطوعين بالفعل في أوروبا فقط)</li> <li>- دعم إقامة التحالفات</li> </ul>

-	تكرار الممارسات الجيدة للاتحاد الأوروبي في مناطق أخرى
-	كيف يمكن لمنتدى السياسات المعني بالتنمية أن يدعم عمل منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية في المنطقة؟
-	ربط منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية والحكومة على المستويين المحلي والإقليمي
-	رؤية أفضل للاستراتيجية المستقبلية
-	نشر أفضل الممارسات المحددة على المستوى الدولي في المنطقة
-	توفير معلومات مناسبة وفي الوقت المناسب باللغة العربية
-	الاتصالات المتبادلة بين الجانبين

الآزمات وما بعد الآزمات والدول الهشة والهجرة	
<p>هل هناك نماذج ومبادرات محلية إيجابية من الممكن أن يهتدي بها العاملون في المنطقة؟</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تم إنشاء غرف الطوارئ التي تشمل السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والأمم المتحدة لاستقبال اللاجئين</li> <li>- توفر غرف الطوارئ المتطلبات الأساسية والغذاء والمأوى والرعاية الطبية للاجئين</li> <li>- تُبذل محاولات لتسوية أوضاع اللاجئين بشكل دائم بعد ثلاثة أشهر</li> <li>- أنشأت السلطات المحلية منظماتها غير الحكومية لمساعدة اللاجئين</li> <li>- إنشاء مراكز جماعية لمساعدة اللاجئين على المشاركة في حل مشاكلهم وتنسيق الطريق لمساعدتهم من خلال البلديات والمجتمعات المدنية</li> <li>- تتعاون السلطات المحلية مع مجتمع الأعمال لخلق فرص عمل للاجئين</li> <li>- تسجل الحكومة المركزية جميع اللاجئين وتستطيع من خلال تسجيل اللاجئين المسجلين الوصول إلى الخدمات والتعليم والعمل</li> <li>- توفر الحكومة التركية التعليم والتدريب المهني للاجئين داخل المخيمات</li> <li>- شكلت الحكومة المركزية لجان مشتركة تجمع بين السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني لمساعدة اللاجئين</li> <li>- اللجنة مسئولة عن حل النزاعات بين اللاجئين والبلد المضيف</li> <li>- تأسيس الشركات الصغيرة والمتوسطة الجديدة للاجئين لبدء انتاج المنتجات الغذائية الزراعية</li> <li>- دعوة اللاجئين والمجتمعات المضيفة للاحتفال بالمناسبات الخاصة المشتركة مثل المناسبات الاجتماعية والدينية</li> <li>- مساعدة النساء والأطفال وتدريبهم على حل مشكلات النظافة.</li> <li>- تم إنشاء لجنة مُشكلة من السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني تهدف إلى مساعدة النازحين والمهاجرين</li> <li>- أنشأت السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية مركز لدعم النساء النازحات ماليا ونفسيا وتقديم الاستشارات القانونية لمساعدتهن على الاندماج والتدريب وإيجاد الوظائف أو مساعدتهن على إنشاء مشاريعهن الخاصة</li> <li>- وتهدف الجهود الحالية إلى توسيع نطاق هذه المساعدة للمهاجرين</li> </ul>
<p>هل هناك سبل لتحسين الحوار والعمل والشراكات (بما في ذلك الشراكة مع الحكومات) لدعم تحقيق الأهداف الجماعية؟</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إنشاء منابر محلية تشمل جميع المساهمين لتنسيق ورصد جميع القضايا المتعلقة باللاجئين</li> <li>- بناء على دور الحكومة المركزية ومشاركتها، يمكن أن تختار السلطة المحلية التواصل وإشراك الحكومة المركزية فيما يتعلق بالاحتياجات والمساعدات المطلوبة للاجئين</li> <li>- من الضروري أن تشارك جميع الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية بشكل صحيح وفوري لمنع الكوارث الجديدة وحماية حقوق الإنسان لأن الأزمة السورية تسببت في أسوأ أزمة إنسانية منذ الحرب العالمية الثانية</li> </ul>
<p>كيف يمكن لسياسات الاتحاد الأوروبي دعم هذا العمل الملموس في المستقبل؟</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- يجب على الاتحاد الأوروبي مواصلة العمل مع الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني حتى يتم دفع الحكومات المركزية لإصلاح القوانين التي من شأنها تحسين وضع المهاجرين وطالبي اللجوء</li> <li>- ينبغي ربط المساعدة والدعم بتمكين المجتمع المدني</li> <li>- ينبغي على الاتحاد الأوروبي التنسيق بشكل أفضل مع المفوضية العليا لحقوق اللاجئين التابعة للأمم المتحدة بحيث يتم التعامل مع آلية توزيع الموارد بشكل أكثر فعالية</li> <li>- يتعين على الاتحاد الأوروبي دفع الدول الجنوبية والحكومات المركزية إلى زيادة شفافية في توزيع المساعدات على اللاجئين</li> </ul>
<p>كيف يمكن لمنتدى السياسات المعني بالتنمية أن يدعم عمل منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية في المنطقة؟</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- مواصلة هذه الأنواع من الاجتماعات التي تجمع مختلف الجهات الفاعلة معا</li> <li>- دعم وتعزيز قدرات السلطات المحلية من الناحية الفنية مثل كيفية تنفيذ المشروعات ليس فقط في العلاقات مع أزمة اللاجئين ولكن على غرار ما تم في بلدان الاتحاد السوفيتي السابق</li> <li>- ويمكن أن تشارك منتدى السياسات المعني بالتنمية أيضا في التجارب الناجحة للبلدان الأخرى التي مرت بأزمات مماثلة مثل أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا</li> </ul>

عدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- الميزانيات: رصد الميزانيات وتحديد لها لحد من عدم المساواة واقتراح بدائل لتحقيق الأهداف الإنمائية.</li> <li>- اتخاذ إجراءات وتدابير إيجابية مثل الحصص (حصة المرأة للمشاركة السياسية في السلطات المحلية في عدة بلدان مثل مصر والمغرب وكذلك حصة المعوقين في العمل)</li> <li>- إقامة شراكات مع القطاع الخاص بغرض القضاء على التمييز والتعرف على العقبات وتعزيز قدرات الموظفين للتعامل مع المعوقين.</li> </ul>	<p>هل هناك نماذج ومبادرات محلية إيجابية من الممكن أن يهتدي بها العاملون في المنطقة؟</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- المجتمع المدني: تطوير قدرات منظمات المجتمع المدني وآليات عملها بحيث تكون قادرة على الضغط ومساءلة الحكومات عن التزاماتها المحلية والدولية والتوصل إلى مجموعة ضغط قوية</li> <li>- ضمان المشاركة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني والمشاركة في الحوار حول السياسات العامة</li> <li>- أهمية الحوار مع الحكومات من أجل شرعية المجتمع المدني</li> <li>- تهيئة بيئة سياسية للحوار</li> </ul>	<p>هل هناك سبل لتحسين الحوار والعمل والشراكات (بما في ذلك الشراكة مع الحكومات) لدعم تحقيق الأهداف الجماعية؟</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- التحديث والانتقال من قاعدة الهرم إلى أعلى الهرم لتوسيع الحوار بين الأطراف المشاركة القوانين الشاملة القائمة على إعلان الحقوق المعطلة كشرط أساسي للتمويل المقدم للحكومات والمجتمع المدني والسلطات المحلية</li> <li>- نقل اجندة 2030 إلى خطط عمل اللجان الدولية بما في ذلك الاتحاد الأوروبي وخاصة عند العمل مع الحكومات في المنطقة</li> <li>- تقييم مبادرات الاتحاد الأوروبي السابقة وتأثيرها على عدم المساواة استنادا إلى مؤشرات وأهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030</li> <li>- إيجاد معايير لمشاركة وإشراك المعوقين في جميع البرامج والمشاريع التي يمولها ويدعمها الاتحاد الأوروبي</li> </ul>	<p>كيف يمكن لسياسات الاتحاد الأوروبي دعم هذا العمل الملموس في المستقبل؟</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- ربط جميع منظمات المجتمع المدني لتبادل الخبرات والحوار</li> <li>- يكون صوت المجتمع المدني على المستوى الدولي</li> <li>- دعم المنظمات الشريكة لوضع نهج شاملة ضمن مبادراتها</li> </ul>	<p>كيف يمكن لمنندى السياسات المعني بالتنمية أن يدعم عمل منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية في المنطقة؟</p>

الديمقراطية وحقوق الإنسان	
<p>هل هناك نماذج ومبادرات محلية إيجابية من الممكن أن يهتدي بها العاملون في المنطقة؟</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تعتبر التجربة التونسية في مجال حقوق الإنسان والانتقال الديمقراطي تجربة واحدة على الرغم من مواجهتها للكثير من التحديات</li> <li>- يمكن الإشارة إلى بعض الممارسات الجيدة الأخرى المستوحاة من تجارب المغرب ولبنان والأردن وفلسطين والجزائر، وعلى العكس من ذلك، تتزايد التحديات في ليبيا واليمن وسوريا والعراق وبالتوازي مع ذلك، تشهد مصر والسودان تدهورا كبيرا في الحريات الفردية والجماعية</li> </ul>
<p>هل هناك سبل لتحسين الحوار والعمل والشراكات (بما في ذلك الشراكة مع الحكومات) لدعم تحقيق الأهداف الجماعية؟</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تم عرض التجارب المحلية والإقليمية من خلال المناقشات، مع التركيز على الحوار والشراكات بين منظمات المجتمع المدني من جهة وبينها وبين الأحزاب السياسية من ناحية أخرى، وتشمل التجارب الملموسة ما يلي: <ul style="list-style-type: none"> <li>➢ العمل على الوفاق السياسي والمجتمعي في تونس</li> <li>➢ العمل على مختلف القضايا الاستراتيجية في المغرب</li> <li>➢ التقدم المحرز على صعيد الحكومات الائتلافية في عدد من الدول</li> <li>➢ تجربة الربط الشبكي في بلدان مثل الأردن ولبنان وفلسطين بشأن موضوعات وقضايا حيوية محددة مثل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والمساواة بين الجنسين على سبيل المثال</li> <li>➢ دعم قضية الفلسطينيين من أجل الاستقلال والحرية</li> <li>➢ تقوية الإطار القانوني وتمكين المجتمع المدني</li> <li>➢ تجارب الشبكات الرائعة في المنطقة العربية وشبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية والشبكة العربية للانتخابات الديمقراطية</li> </ul> </li> </ul>
<p>كيف يمكن لسياسات الاتحاد الأوروبي دعم هذا العمل الملموس في المستقبل؟</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تفعيل لجنة السياسة والأمن التابعة للاتحاد الأوروبي</li> <li>- تطوير وتحسين آليات التطوير والمتابعة بشأن القرارات والتوصيات المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان في دول الجنوب</li> <li>- وضع خريطة تبين الإجراءات الإيجابية بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان والتفاوت أو الاختلاف بين البلدان العربية في هذا المجال</li> <li>- مواصلة وتكثيف جهود الاتحاد الأوروبي لتطوير قدرات المجتمع المدني في دول الجنوب</li> <li>- وضع برنامج مشابه لخطة مارشال لدعم التجربة التونسية كقضية استراتيجية للتحويل الديمقراطي في المنطقة</li> <li>- سن لوائح جديدة لتسهيل التنقل والسفر في دول الجوار الجنوبية لتوفير الحق في التنقل</li> <li>- لا يلتزم الاتحاد الأوروبي بنفس المعايير الخاصة بتسجيلات المنظمات مثل الحكومات التي تميل إلى ربطها</li> <li>- يجب على منظمات المجتمع المدني في دول الجنوب مراجعة عملها وتعزيز قدراتها لتكون قادرة على تولي حوار مثمر مع الاتحاد الأوروبي من أجل تعزيز الديمقراطية والشفافية الداخلية</li> </ul>
<p>كيف يمكن لمنتدى السياسات المعني بالتنمية أن يدعم عمل منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية في المنطقة؟</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تقديم الدعم للناشطين الذين تحاكمهم حكوماتهم سياسيا</li> <li>- دعم وتفعيل تقارير الظل في منظمات المجتمع المدني</li> <li>- اتخاذ إجراءات جديّة وفعالة من أجل الشفافية ومكافحة الفساد</li> <li>- تقديم الدعم للشبكات الإقليمية ومنظمات حقوق الإنسان</li> <li>- انتهاج سياسة جريئة للعلاقات مع الحكومات في المنطقة عندما يتعلق الأمر بالديمقراطية والحريات</li> <li>- التوقف عن استخدام المعايير المزدوجة في التعامل مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني</li> <li>- المساهمة في بناء السلام وإنهاء النزاعات المسلحة خاصة في فلسطين</li> <li>- إتباع سياسة تمويل أكثر شفافية فيما يقدم من دعم للمنظمات</li> <li>- نشر وتوسيع برنامج الحوار الاجتماعي الذي يديره الاتحاد العربي للنقابات بحيث يصل إلى جميع الدول العربية</li> <li>- دعم مشروعات التبادل الحر بين الاتحاد الأوروبي وتونس وإشراك المجتمع المدني كشريك استراتيجي</li> <li>- دعم حق المجتمع المدني في الوصول إلى المعلومات</li> <li>- إضفاء الطابع المؤسسي على الحوار وضمان استمراريته وتعزيز الممارسات الديمقراطية بين أحزابها</li> </ul>

التحديات البيئية: ندرة وإهدار الموارد الطبيعية؛ وطرق التنفيذ والسياسات التي تتجاهل البيئة.	
<p>هل هناك نماذج ومبادرات محلية إيجابية من الممكن أن يهتدي بها العاملون في المنطقة؟</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- استخدام الطاقة البديلة (مثل الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح) لتوليد الكهرباء والإضاءة وتسخين المياه</li> <li>- تنقية المياه لاستخدامها في ري المحاصيل</li> <li>- بناء وتشغيل محطات معالجة المياه لطلاب المدارس في غزة باستخدام الطاقة الشمسية</li> <li>- إعادة تدوير النفايات والمخلفات الحقلية والنفايات الحيوانية لإنتاج السماد العضوي (فلسطين)</li> <li>- جمع مياه الأمطار للاستخدام المنزلي والزراعي</li> </ul>
<p>هل هناك سبل لتحسين الحوار والعمل والشراكات (بما في ذلك الشراكة مع الحكومات) لدعم تحقيق الأهداف الجماعية؟</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- التنسيق والشراكات بين المساهمين بما في ذلك الحكومات في عدد من الدول</li> <li>- الشراكة بين منظمات المجتمع المدني والحكومة والمجالس المحلية في تونس</li> <li>- يبدو التعاون الانشقائي في لبنان جيدا وجذابا من الخارج ومع ذلك يبدو ضحلا وغير فعالا من الناحية العملية</li> <li>- تعاون مختلف الأطراف في فلسطين، بما في ذلك الحكومة والبلديات لمواجهة التحديات</li> <li>- أهمية الموازنة بين استخدام التمويل للقضايا الرئيسية والتركيز على المشاكل البيئية</li> </ul>
<p>كيف يمكن لسياسات الاتحاد الأوروبي دعم هذا العمل الملموس في المستقبل؟</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- دعم عمليات التدخل المركزية بصورة كبيرة وشاملة وبصورة كاملة ودائمة وتدار بالتعاون مع الأطراف المحليين</li> <li>- التدخلات الرامية إلى حفظ الموارد البيئية والطبيعية ومعالجة آثار تغير المناخ في المنطقة</li> <li>- القيام بدور جديد على المستوى الدولي من خلال وضع أنظمة وضوابط جديدة لاقتصاد السوق</li> <li>- إشراك منظمات المجتمع المدني والخبراء في وضع جداول الأعمال</li> <li>- دعم السياسات الرامية إلى الحفاظ على الموارد المائية وحمايتها من التلوث والخصخصة (السدود وتحلية مياه البحر)</li> <li>- ينبغي مراجعة وتحديث القوانين والاتفاقيات المتعلقة بالحماية والحفاظ على البحر الأبيض المتوسط بما في ذلك استخراج النفط والغاز والصناعات الرئيسية الملوثة الأخرى</li> <li>- التدخل الفعال لحل مشاكل النفايات الصلبة والصرف الصحي</li> <li>- مراقبة وتنظيم عمليات استيراد وتصدير النفايات الخطرة وإيجاد آليات التخلص منها (المصانع)</li> <li>- تأثير أزمة اللاجئين على البيئة المحيطة التي تؤدي إلى نزاع واختلاف (مثل نفايات مخيم الزعتري في الأردن)</li> </ul>
<p>كيف يمكن لمندوبي السياسات المعني بالتنمية أن يدعم عمل منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية في المنطقة؟</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- لا توجد إجابات مسجلة لهذا السؤال.</li> </ul>